بيان وفد الجزائر

أمام اللجنة السادسة

الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول

"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

البند 85 من جدول الأعمال

نيويورك، 12 أكتوبر 2021

-------0-------

ينضم وفد بلادي لبياني حركة عدم الإنحياز والمجموعة الإفريقية على التوالي

السيدة الرئيس،

أود بداية أن أجدد دعم بلادي الثابت لسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي لما تسهمه في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يحيط وفد بلادي علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/76/235 والمتضمن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيد ين الوطني والدولي على مدى الاثني عشر شهرا الماضية، لا سيما في ظل تفشي جائحة كوفيد-19.

لا شك أن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني لا سيما خلال هذه الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية الحالية يعد أكثر من أي وقت مضى شرطا أساسيا لضمان الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان واستمرار الأداء الفعال للعدالة وكذلك لدعم الأنظمة الصحية الوطنية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

أما على المستوى الدولي، فإن الالتزام بسيادة القانون والنهوض بها وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لن يتأتى إلا من خلال وجوب احترام الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وحسن النية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحق في تقرير المصير، والتسوية السلمية للنزاعات. فضلا عن ذلك، تسهم عملية التدوين والتطوير التدرجي للصكوك والأعراف والقواعد والمعايير الدولية بشكل كبير في تكريس المبادئ التي تجسد سيادة القانون والقانون الدولي الهادفة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وبناء علاقات ودية وعادلة بين الدول.

وقد أورد التقرير في هذا الشأن تأثير الجائحة على مسألة تدوين وتطوير القانون الدولي ، وعلى الرغم من ذلك تم عقد الدورة الثانية والسبعون للجنة القانون الدولي وفي نفس السياق تم عقد أعمال مابين الدورات للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية واستغلاله على نحو مستدام.

هذا ولم لم يتراجع النشاط القضائي وعمل المحاكم الدولية وعلى وجه الخصوص عمل محكمة العدل الدولية التي واصلت الاضطلاع بمهامها بموجب القانون الدولي، برغم التحديات التي فرضتها الجائحة، وذلك عبر استخدام التكنولوجيات الحديثة

لذلك ، وفي سياق جائحة كوفيد-19، نؤكد على ضرورة إرساء تعاون حقيقي بين الدول أكثر شمولا وفعالية وترابطا يسلط الضوء على الثغرات القانونية التي تعتري قواعد القانون الدولي عند التصدي للأوبئة العابرة للحدود ويسمح بوضع استراتيجية موحدة لمجابهة الأوبئة.

السيدة الرئيس،

في الختام ، أود أن أؤكد من جديد التزام الجزائر بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي كأساس لعقد اجتماعي متجدد بين الفرد والمجتمع والدولة الذي يعتبر حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شكرا على حسن الإصغاء.